

مؤتمر لصناعة الصكوك

بالدوحة اليوم



يستضيف فندق الفور سيزونز في الدوحة اعتباراً من اليوم الأول من مايو ولمدة يومين مؤتمراً دولياً مهماً حول الصكوك، برعاية ومشاركة سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي. والمؤتمر يحمل عنوان «الصكوك بين ضوابط التصميم وسلامة التنفيذ»، وهو من تنظيم المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم، وبرعاية رسمية من مصرف قطر المركزي، بينما يشارك مصرف قطر الإسلامي فيه بصفته راعياً استراتيجياً. ويجمع المؤتمر عدداً من أبرز الخبراء القانونيين والماليين وعلماء الشريعة، إلى جانب كبار المديرين والمسؤولين في هذا المجال.

ويسعى المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم كمؤسسة داعمة للصناعة المالية الإسلامية إلى الترويج للمصرفية الإسلامية بشكل عام - ولصناعة الصكوك على وجه الخصوص - إضافة إلى إحياء النقاش حول أحدث المستجدات والقضايا حول الصكوك في كافة مراحلها: من الإصدار، إلى التداول، فالملكية، وصولاً إلى انقضاء أجلها وتأمينها.

ويتضمن المؤتمر الذي يمتد على مدى يومين جلسات عديدة يجري البحث خلالها في الإطار القانوني والاجتهادي للصكوك، والآلية القانونية لإصدارها والتداول فيها. كما تشمل الجلسات عروضاً للممارسات الواقعية، ومشاريع القوانين التي صدرت مؤخراً من بعض الدول، ودور الرقابة على الصكوك، وفض النزاعات التي قد تنشأ في هذا المجال.

والى جانب النظر في الأطر القانونية

رئيس وحدة المعلومات المالية لـ «الراية الاقتصادية»:

قطر رائدة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

الخرطوم - عادل أحمد صديق

بمشاركة دولة قطر بدأت بالخرطوم أمس فعاليات اجتماع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دورته السابعة عشرة، بوفد ترأسه سعادة الشيخ أحمد بن عيد آل ثاني رئيس وحدة المعلومات المالية بمصرف قطر المركزي. وتستمر فعاليات الاجتماع لمدة خمسة أيام بمشاركة 18 دولة عربية وعدد من المراقبين الدوليين. ويهدف الاجتماع إلى مناقشة السبل الكفيلة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويضم الوفد القطري كلا من السيد عيسى الإبراهيمي أمين سر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الشيخ عبد الرحمن بن حمد ممثل الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الرائد علي الكبيسي عضو وزارة الداخلية، مرشد الكواري ممثل الإدارة العامة للجمارك، والسيد علي السليطي ممثل البنك المركزي والسيد عبد العزيز هلال من اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال، والسيد محمد عبد الله المفتاح من وحدة المعلومات المالية.

وأكد سعادة الشيخ أحمد بن عيد آل ثاني رئيس وحدة المعلومات المالية في تصريح خاص لمراسل **الراية** بالخرطوم أن دولة قطر تعد رائدة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب مشيراً إلى أهمية الاجتماع.

وقال سعادة الشيخ أحمد بن عيد «إن دولة قطر هي إحدى الدول المنشئة لهذه المجموعة مشيراً إلى أنه تم الانتهاء من الجولة الأولى لتقييم جميع الدول الأعضاء بجانب التحضير لجولة التقييم الثانية والآن نحن أمام تحد وهو توصيات مجموعة العمل



احمد بن عيد آل ثاني

المالي الجديدة الأربعيين التي سوف تقيم جميع الدول وحول رؤية دولة قطر في هذا المجال قال سعادة الشيخ «دولة قطر إحدى الدول الرائدة من خلال إصدارها لقانون مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب في العام 2010 ويعد القانون نموذجياً ومثالياً في المنطقة إذا لم يكن على مستوى العالم ولدنا في دولة قطر نظام قوي نستطيع من خلاله مكافحة هذه الجريمة وذلك من خلال التنسيق بين الجهات المعنية بالدولة.

وأشار الشيخ أحمد إلى التنسيق المحكم بين الدول الأعضاء في سبيل مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب لوضع الأنظمة الوطنية لكل دولة للحد من ظاهرة هذه الجريمة.

إلى ذلك نوه السيد عيسى الإبراهيمي أمين سر اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب إلى أن هناك توجيهات من سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني نائب المحافظ ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بأن تكون قطر مثالا يحتذى به في المنطقة في مجال غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ودعم جهود

قطر تشارك في اجتماع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ومن ضمنها إعداد برنامج الجولة الثانية من عمليات التقييم المشترك بجانب تأهيل الخبراء المعنيين بفريق التقييم المشترك بالتعاون مع مجموعة العمل المالي (الفاتف)، مشيراً إلى أن فريق سكرتارية المجموعة يضطلع بدور مهم في النهوض بالدول الأعضاء لحماية أنظمتها المالية لحماية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب داعياً إلى الدعم اللازم لتطويرها بصفة مستمرة وتخفيف الصعوبات والتحديات من الرقي بالمجموعة إلى مكانة مرموقة.

وقال السيد عادل بن حمد القليش السكرتير التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن حجم الحراك الكبير والتطور المشهود على مستوى المنطقة حيث أصبحت القوانين المتعلقة بعمل المجموعة وأنظمة مكافحة أكثر انسجاماً وتوافقاً مع الاتفاقيات والمعايير، مشيداً بعزم الدول العربية الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وأبان القليش سعي المجموعة على تحقيق أهدافها التي تتضمن الإعداد للجولة الثانية من عملية تقييم مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح التي صدرت عن مجموعة العمل المالي في فبراير من العام الماضي والتأكد من مدى فاعلية هذه المعايير والتوصيات حسب منهجية التقييم الصادرة عن مجموعة العمل المالي في فبراير هذا العام، مبيناً أنه على صعيد المنطقة ستركز المجموعة على تكثيف التعاون ما بين الدول الأعضاء فيما بينهم وبين سكرتارية المجموعة.

الدولة في هذا المجال. وأكد وزير المالية السوداني الأستاذ علي محمود اهتمام السودان بمكافحة قضايا غسيل الأموال وتمويل الإرهاب منذ التسعينيات من القرن الماضي وذلك بهدف الحد من آثارها السالبة والمدمرة للاقتصاد الوطني. وأشار لأهمية هذا الاجتماع في هذا الوقت الذي يمر فيه العالم بأوضاع سياسية واقتصادية تتطلب التعاون والتنسيق لمكافحة جرائم الأموال وذلك من خلال تبادل الخبرات والتجارب التي تساعد الدول في تطوير خططها لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها. إلى ذلك أكد مولانا عصام الدين عبد القادر الزين وكيل وزارة العدل السودانية ورئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الفاتف) حرص السودان على مواكبة التطورات وتكثيف التعاون لتحقيق وتفعيل العمل العربي المشترك وحماية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وقال وكيل وزارة العدل إن المجموعة تنفذ حالياً الاستراتيجية المعتمدة للأعوام (2013-2015م)